

# مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

**الجلسة ٧٥٩٥**

الثلاثاء، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيسة | السيدة باور | (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد سافرونكوف |
| | الأردن | السيدة قعوار |
| | إسبانيا | السيد غونزاليث دي لينارث بالو |
| | أنغولا | السيد غيموليكا |
| | تشاد | السيد شريف |
| | شيلي | السيد باروس ميليت |
| | الصين | السيد وانغ من |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية | السيد سواريث مورينيو |
| | ليتوانيا | السيدة مورموكايته |
| | ماليزيا | السيد إبراهيم |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد رايكروفت |
| | نيجيريا | السيدة أوغو |
| | نيوزيلندا | السيد فان بوهيمين |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

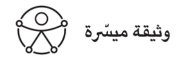
تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/962)



1544639 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

### تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/962)

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/1001، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأردن، وإسبانيا، وأنغولا، وشيلي، وفرنسا، وليتوانيا، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

واسترعى انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/962، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والأردن، وإسبانيا، وأنغولا، وتشاد، وشيلي، والصين، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وليتوانيا، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد سافرونكوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أيد الاتحاد الروسي اعتماد القرار٢٢٥٨ (٢٠١٥) لأننا نعتقد بأن من المهم مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود. إنه يتيح لنا الوصول إلى الناس في المناطق التي يصعب الوصول إليها والذين يتعذر الوصول إليهم بطرق أخرى. غير أننا نأسف أنه خلال صياغة القرار، لم يتم النظر في بعض الاقتراحات التي نرى أنها كانت حسنة التوقيت.

وأوصى الوفد الروسي بتوسيع نطاق آلية الأمم المتحدة لرصد الشؤون الإنسانية المنشأة بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) ليشمل رصد جميع الشحنات القادمة إلى سورية على أنها شحنات إنسانية. نحن نفهم العبء الذي ستتحمله الأمم المتحدة في هذا الصدد، لكننا نشعر فعلا بالقلق من أن توريد الأسلحة إلى المقاتلين لا يتوقف وأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب من جميع أنحاء العالم مازالوا ينضمون إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة والمجموعات الإرهابية المسلحة الأخرى.

وللأسف، تعبر الإمدادات حدود سورية، في كثير من الأحيان من خلال المعابر التي تعمل عندها آلية الأمم المتحدة. وعلى الرغم من وجود الأمم المتحدة وتصميم المجتمع الدولي ككل لوضع حد للأزمة السورية وعزل الإرهابيين، تستخدم المعابر الحدودية لأغراض مختلفة تماما عن الأغراض الإنسانية وفي كثير من الأحيان تحت ذرائع إنسانية. وينبغي أن يتوقف هذا.

وندعو إلى إيلاء اهتمام خاص لجزء الديباجة في القرار، الذي يعرب مجلس الأمن فيه عن رغبته في تلقي معلومات

أكثر تفصيلا من الأمين العام بشأن تقديم المساعدة الإنسانية على يد الأمم المتحدة وشركائها المنفذين، وفقا للقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). يجب إبلاغ مجلس الأمن، الذي أنشأ الآلية ومسؤول عنها، بطبيعة المساعدة الإنسانية التي تدخل البلد، ومن خلال أي معابر مدنية تدخل، والكمية التي تصل منها إلى الناس. إن المعلومات الأساسية عن عدد القوافل والعدد المقدر للمحتاجين غير كافية . ونأمل أن توفر التقارير المقبلة للأمين العام معلومات أكثر شمولا وتفصيلا في هذا الصدد.

**السيدة قعوار** (الأردن): حرص الأردن خلال عضويته غير الدائمة في مجلس الأمن على إيلاء الأوضاع الإنسانية في سورية الشقيقة أهمية خاصة انطلاقا من قناعتنا والتزامنا الثابت بضرورة رفع المعاناة الإنسانية التي يعيشها أشقاؤنا السوريون وضرورة تجنيب دول المنطقة انعكاساتها الخطيرة.

وقد عملنا مع شركائنا في المجلس العام الماضي، لكسمبرغ وأستراليا، على تقديم ثلاثة قرارات وهي ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و٢١٩١ (٢٠١٤)، والتي ساهمت استنادا إلى تقارير الأمين العام في إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود من الأردن وتركيا إلى سورية، بما فيها من مواد غذائية وإمدادات طبية وغيرها، إلى الملايين من السوريين. واستكمالا لذلك الجهد فقد عمل الأردن هذا العام مع كل من إسبانيا ونيوزيلندا خلال الأسابيع الماضية على التشاور مع كافة أعضاء المجلس والدول المعنية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتجديد التفويض الممنوح للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين بإدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية، والذي ينتهي في الأسبوع الأول من العام المقبل.

ويجدد القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس اليوم، التفويض وآلية المراقبة لمدة عام، ويتناول بعض التطورات والأنماط الإنسانية الهامة في سورية، مثل دخول المساعدات عبر خطوط النزاع في سورية، وخصوصا المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها، والأوضاع الطبية بما في ذلك نقص المواد الجراحية وإعاقة الجماعات الإرهابية والمتطرفة لإيصال المساعدات الإنسانية.

ويشكر الأردن، وبالنيابة عن إسبانيا ونيوزيلندا، جميع أعضاء المجلس على تعاونهم ومرونتهم وتحليهم بروح التسوية التي أدت إلى اعتماد هذا القرار بالإجماع. ونشكرهم على ثقتهم وعلى تعاونهم الوثيق معنا خلال السنتين الماضيتين مؤكدين على ضرورة أن يستمر المجلس في العمل بشكل دؤوب لتحسين الأوضاع الإنسانية في سورية، لا سيما وأن الملايين من السوريين ما زالوا بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية.

وأخيرا، نعيد التأكيد على أهمية الحل السياسي الشامل للأزمة السورية كما نص عليه قرار مجلس الأمن الأخير ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بما في ذلك وثيقة جنيف ١ وبيانات فيينا.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأعضاء الثلاثة القائمون على صياغة القرار الهام ٢٢٥٨ (٢٠١٥): الأردن، ونيوزيلندا، وإسبانيا. يمثل القرار خطوة حقيقية إلى الأمام، لأنه يسعى إلى تيسير وصول الوكالات الإنسانية عبر الحدود وخطوط المواجهة في سورية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان السوريين. وتتيح بعثة الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش المنصوص عليها بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، للقوافل الإنسانية التابعة للأمم المتحدة عبور الحدود والخطوط الأمامية لكي تواصل إيصال المساعدة إلى ملايين السوريين المحتاجين. هناك أعداد متزايدة من السوريين معزولين في مناطق يصعب الوصول إليها. ولذلك فإن هذه الآلية أكثر أهمية من أي وقت مضى، وكان من الحيوي توسيعها وتعزيزها.

وبعد قولي هذا، لقد ذكرت في مشاوراتنا أمس أن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لا تكفي. إن استمرار انتهاكات

القانون الدولي الإنساني، ولا سيما الهجمات العشوائية على المدنيين - بما في ذلك البراميل المتفجرة، واستخدام الجوع سلاحا من أسلحة الحرب ضد المدنيين، غير مقبول ويجب إدانته بأشد العبارات الممكنة. ينبغي أن يظل المجلس أكثر نشاطا من أي وقت مضى بشأن هذا الموضوع.

**السيد وانغ مين** (الصين) (تكلم بالانكليزية): ترحب الصين باعتماد القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥) بالإجماع. يستمر الصراع فيما بين مختلف الأطراف في سورية. ولا تزال الحالة الإنسانية تتدهور وسط الدمار الناجم عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمنظمات الإرهابية الأخرى، مما يجلب معاناة لا توصف للشعب السوري. إن الصين تشعر بالحزن العميق إزاء الحالة وتتعاطف مع الشعب السوري في محنته.

وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في الاضطلاع بأنشطة الإغاثة وتنسيق المساعدة الدولية في سورية على أساس احترام سيادة البلد. وندعو الأطراف في سورية إلى احترام التزاماتها وتنفيذ القرار٢٢٥٨ (٢٠١٥) وجميع قرارات مجلس الأمن السابقة على نحو فعال بغية كفالة أن الإغاثة عبر الحدود تحدث فرقا حقيقيا في التخفيف من معاناة الشعب السوري.

في الوقت الراهن، تشكل مكافحة الإرهاب الأولوية القصوى للمجتمع الدولي. ونأمل أن يولي المجتمع الدولي الاعتبار الكامل لضرورة مكافحة الإرهاب في إيصال الإغاثة عبر الحدود، وأن يتوخى التآزر في مكافحة الإرهاب. إن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد لحل الأزمة، وهي خيار هام للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في سورية وتخفيف معاناة شعبها.

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بشأن العملية السياسية في سورية. يجسد القرار التوافق الواسع في الآراء داخل المجتمع الدولي ويظهر الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به المجلس. كما يعكس الآمال المخلصة للشعب السوري ويعطي زخما للحل السياسي. وتأمل الصين أن تعمل الأطراف معا، وتنفذ بسرعة القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥) وتعطي السلام فرصة كيما يتسنى للشعب السوري استعادة الهدوء.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

كانت الإحاطتان الإعلاميتان إلى مجلس الأمن أمس من مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس والسيدة كيونغ - وها كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ (انظر S/PV.7592) واضحتين. الحالة الإنسانية في سورية مزرية وتزداد سوءا.

١٣,٥ مليون شخص في سورية - أكثر من نصف السكان قبل الحرب - يحتاجون في الوقت الراهن إلى المساعدة الإنسانية. ويمثل ذلك ١,٢ مليون شخص إضافي كانوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في العام الماضي. وبفعل نطاق الأزمة، أصبح من الأهمية بمكان أن تعمل آلية إيصال المعونة الإنسانية عبر خطوط التراع والمعابر الحدودية المنشأة بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) كما ينبغي، ليتسنى بالتالي إيصال المساعدة المنقذة للحياة لمن هم في أمس الحاجة إليها. وقد قامت الآلية، التي تشمل الرصد والإبلاغ، بتيسير إيصال المساعدة الإنسانية بمزيد من الفعالية والكفاءة، لكنها لا تزال تواجه عقبات كبيرة تحول دون وصول المساعدات الحاسمة إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها.

وكما أكدت الإحاطات الإعلامية أمس، فإن وصول المساعدات الإنسانية إلى الملايين من الناس داخل ما زال إما مُقيدا أو ممنوعا. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لم تتمكن

الأمم المتحدة وشركاؤها من الوصول إلا إلى ثلث المواقع التي يصعب الوصل إليها. ويعيش نحو ٤,٥ مليون شخص في تلك المواقع التي يصعب الوصول إليها، مما يعني استحالة الوصول إلى أكثر من ٣ ملايين شخص. ونحن نعرف أن هذه المشكلة مشكلة دائمة وخطيرة، ولكن حتى الآن، لم يتمكن المجلس والمجتمع الدولي من حلها، على الرغم من جهودنا الجماعية من خلال عملية فيينا للتوصل إلى تسوية سياسية طال انتظارها ، وفقا لبيان جنيف (S/2011/560، المرفق). ووفقا للأمم المتحدة، لم يطرأ أي تحسن فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة. والحالة فيما يتعلق بإمكانية الوصول أشد سوءا في كثير من الأماكن.

والحالة كارثية بالنسبة للسوريين الذين يعيشون في المناطق المحاصرة، البالغ عددهم ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة. ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن واحدا فقط من كل ١٠٠ شخص يعيشون في المنطقة المحاصرة يتلقى المعونة الغذائية، بل إن نسبة من يتلقون المساعدة الصحية أقل من ذلك بكثير. وكما نعلم جميعا، فإن الحالة الإنسانية المتردية لم تتسبب فحسب في معاناة لا حد لها للرجال والنساء والأطفال السوريين مؤدية إلى عدد لا يحصى من الوفيات – العديد منها يمكن تفاديها – ولكنها أيضا ما زالت تدفع بتشريد السوريين داخل البلد، للمرة الثانية أو الثالثة أحيانا، وما زالت تجبر الأفواج المتتالية من السوريين على الفرار من بلدهم، مما يسهم في تأجيج أكبر أزمة لاجئين في غضون جيل واحد.

إن القرار الذي اتخذه المجلس اليوم يشدد على الحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة عبر خطوط النزاع، ويدعو السلطات السورية إلى ”الاستجابة السريعة إلى جميع طلبات التسليم عبر الخط“ (القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، الفقرة ٣) من جانب الأمم المتحدة. وأرواح الناس ترتهن بالموافقة على تلك الطلبات، غير أن أكثر من نصف طلبات التسليم عبر الخط المقدمة في عام ٢٠١٥ ما زال معلقا. وكثيرا ما تتجاهل الحكومة السورية بكل بساطة طلبات الأمم المتحدة؛ بل إنها لا تكلف نفسها عناء الرد. وينتشر سوء التغذية الحاد والمرض، مع ذلك، لكن لا شيء على ما يبدو يدعو إلى الشعور بالإلحاح في تعامل الحكومة السورية مع طلبات الأمم المتحدة. وقد دعا الفريق الدولي لدعم سورية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأعضاء المجلس مرارا السلطات السورية إلى الموافقة على الطلبات. ولكن حتى عند الموافقة على طلبات التسليم عبر الخط، فغالبا ما يتم منع تنفيذها. وقد احتجزت قوات الأمن السورية لاحقا نصف الطلبات التي تمت الموافقة. وهذا الرقم القياسي، وهو أسوأ من الرقم القياسي لعام ٢٠١٤، غير مقبول، وينبغي للمجلس الذي يعتمد هذه القرارات، ألا يقبل رفض الطلبات وتكرار رفض حتى الاستجابة للطلبات.

كما أن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، حيث يعيش نحو نصف السكان المحاصرين والذين يصعب الوصول إليهم، محدودة للغاية، مما يفاقم المعاناة التي يقاسيها الشعب السوري على أيدي الجماعة الإرهابية. وكما يؤكد القرار مجددا، فإن المساعدة الطبية تكتسي أهمية بالغة. وهكذا، فإن القرار يذكر بالتزامات جميع الأطراف بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ضرورة وقف جميع الهجمات ضد المدنيين وضد المرافق الطبية والموظفين الطبيين. واستنادا إلى منظمة «الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان»، تعرضت المرافق الطبية للهجوم ١١٢ مرات في عام ٢٠١٥، أكثر مما تعرضت له في أي عام آخر خلال النزاع. ونحو الثلثين من المستشفيات في سورية قد دُمرت أو أنها لا تقوم بوظائفها إلا بصورة جزئية بسبب الهجمات. والافتقار إلى العاملين في مجال الرعاية الصحية، والمرافق والإمدادات الطبية يجبر السوريين على البحث عن المساعدة المنقذة للحياة في أماكن أخرى. ووفقا

لتقارير موثوقة، فإن القصف الجوي الروسي ضرب طرق إمداد رئيسية، متسببا في وقف البرامج الإنسانية، وقتل المدنيين، بمن في ذلك المستجيبون الأوائل ، وضرب المدارس والأسواق.

وهناك بطبيعة الحال العديد من التحديات الكبيرة الأخرى في سورية، بما في ذلك الإرهاب، الذي نعمل على معالجته من خلال مختلف المبادرات العاجلة للغاية. ولكن من مسؤولية المجلس أن يكفل بقاء القرارات الرامية إلى التصدي للتحديات الإنسانية مركزة على معالجة تلك الشواغل بصورة مسؤولة. ونحن جميعا ندرك أن أنجع سبيل لحل الأزمة السورية، بما في ذلك حالتها لإنسانية المتردية، هو من خلال حل سياسي. واعتماد القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في الأسبوع الماضي يتيح فرصة حقيقية للتوصل إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وتعزيز عملية سياسية يمكن أن تؤدي إلى انتقال سياسي في سورية على أساس بيان جنيف. وعلى غرار المجلس، يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لاغتنام هذه الفرصة. وفي نفس الوقت، إلى أن يحين ذلك اليوم، يجب أن ننظر إلى الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري، الذي تشتد حاجته إلى مساعدتنا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.